

السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية

ملخص

لقد حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها، والمتمثلة في إختلالات الاستثمار والعملية، و تزايد التضخم و الفرق الشاسع بين الرسمية و الحقيقية. كل هذه الإختلالات انعكست على المؤسسات الاقتصادية و السوق الوطنية. ولمعالجة هذه الاختلافات أتبعته الدولة سياسة نقدية حيث أقدمت الحكومة على تخفيض الدينار. و من خلال هذا المقال يتعرض الباحث إلى السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية.

أ. مبارك بوعشة
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة منتوري،
قسنطينة، الجزائر

لقد حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها، والمتمثلة في إختلالات الاستثمار والعملية، وتزايد التضخم والفرق الشاسع بين الأسعار الرسمية والحقيقية. كل هذه الاختلالات انعكست على المؤسسات الاقتصادية والسوق الوطنية. ولمعالجة هذه الاختلالات أتبعته الدولة سياسة نقدية، حيث أقدمت الحكومة على تخفيض الدينار بنسبة 45%، ثم توالى التخفيضات متتالية خلال الفترة 1994/1990، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع. وسيحاول الباحث التطرق إلى السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية من خلال النقاط التالية:

- أ - أهمية السياسة النقدية.
- ب - أسباب تخفيض سعر العملة.
- ج - آثار تخفيض سعر العملة.
- د - صندوق النقد الدولي وتخفيض سعر العملة.

Abstract

The Algerian government has launched a campaign to solve the economic problems to it has been confronted since 1990.

These problems are identified in disequilibrium related to investment, increasing inflation and the difference between official and real prices.

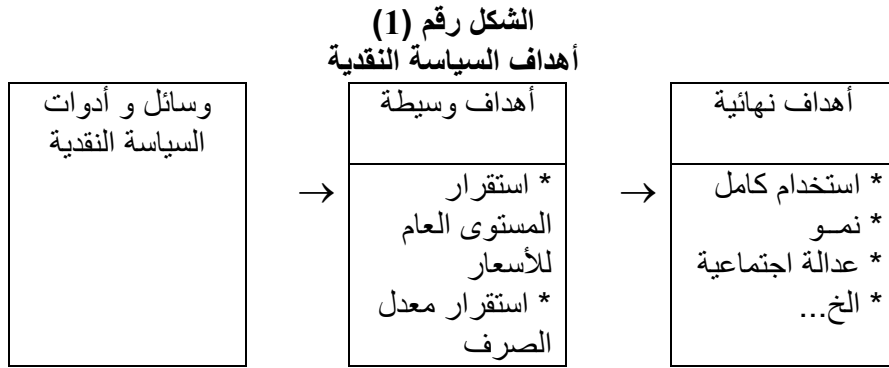
All these functional disequilibriums have influenced the economic enterprise as well as the national market.

To remedy this situation, the public authorities have relegated the value of the dinar from which the importance of the monetary policy and its impact on the downgrading of the dinar is the object of our present purpose.

أ - أهمية السياسة النقدية

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تعرضت الدولة الجزائرية إلى صعوبات واختلالات في التوازنات الاقتصادية، تبلورت أساسا في ارتفاع معدل التضخم، وتزايد البطالة، وضعف في الاستثمارات، والتباين في أسعار الصرف بين السوق الرسمية والموازية،... الخ. كل هذه الصعوبات أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى صعوبات تسيير الديون الخارجية والتي كان معظمها قصير المدى (1). وفي ظل هذه القيود فإن السياسة النقدية هي الوسيلة المزدوجة (2) المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانزمات اقتصاد السوق، باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية. وفي الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال مثل الجزائر فإن السياسة النقدية، تشكل إحدى الركائز الأساسية من بين وسائل وطرق السياسات الاقتصادية، التي تمكنها من محاربة التضخم ومتابعة وتنظيم سوق الصرف، إضافة إلى تحقيق الاستقرار النقدي بنوعيه (3):

- أ - محاربة التضخم وهو استقرار داخلي.
 ب - استقرار (ثبات) سعر الصرف وهو خارجي.
 ويمثل النوعان هدفين وسيطين، مما يستوجب على السياسة النقدية في الأخير تحديد أهدافا وسيطة تتماشى مع الأهداف النهائية، حسب ما يوضحه الشكل رقم (1)



المصدر: ب برنبيه، ص: 386.

والسياسة النقدية تعتبر مكونا أساسيا من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، كما أن مفهومها تطور بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية خلال المراحل الزمنية المتتابعة ومهما كان هذا التطور، فإنه يمكن القول بأن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق ما يلي (4): -

- 1 - تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، بالابتعاد عن التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا الناتجة عن عدم استقرار

- المستوى العام للأسعار.
- 2 - تطوير الأسواق المالية والأسواق النقدية، وذلك من خلال إصلاح المؤسسات المصرفية والمالية ، مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني.
- 3 - تحقيق التوازن المنشود في ميزان المدفوعات.
- 4 - توفير مناخ استثماري مناسب، لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب - أسباب تخفيض سعر العملة

تواجه الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، ومنها الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية واجتماعية - إضافة إلى اضطراب في موازين الاقتصاد الكلي. واعتبارا بأن أسعار الصرف الغير واقعية لا يمكنها الاستمرار لفترات قصيرة دون أن تجر ورائها انعكاسات اقتصادية غير سليمة، كهروب العملة الصعبة، وانهيار النظم الضريبية، وتوسع وازدهار السوق الموازية، وهكذا وجدت الجزائر نفسها حبيسة حلقة مفرغة لإختلالات الاقتصاد الكلي، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية بنسبة 45 % وتوالت هذه التخفيضات بشرائح متعاقبة خلال الفترة 1990 / 1994، والجدول رقم(1) يوضح لنا متوسط أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري (5).

الجدول رقم (1)

متوسط أسعار صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989
57.57	44.10	40.8	23.34	21.83	17.47	8.90	7.60

- أن هذا التخفيض المتتابع اتخذته الجزائر لعدة أسباب منها: -
- 1 - مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها ، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- 2 - الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية) ، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.
- 3 - المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجات السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.
- 4 - هو رد فعل للإختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي، وهذا في وقت تعاني فيه الدولة من ضغوط في المدفوعات الخارجية الجادة. و التي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي و انخفاض إمكانية الاستيراد. ومهما كانت الأسباب، فإن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة توازن

ميزان المدفوعات ، وذلك بزيادة الصادرات والتخفيض من الواردات. كما تجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء الذي اتبعته الجزائر هو جزء من برنامج للإصلاح الاقتصادي الهيكلي الجذري و الشامل، يتضمن جملة من التدابير لإدخال تعديلات مالية جوهرية ، وإصلاحات في معدل الفائدة ، وسياسات ائتمانية رشيدة والشكل رقم (2)، يلخص لنا التدابير المالية المتنوعة التي أتبعها الجزائر. وفي هذا المجال فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد: ميشال كامديسوس(6). يشير بأنه حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من تجميع طاقاته الأخرى خارج المحروقات يجب:

- 1 - تكريس نسبة صرف واقعية ، كانت لحد اليوم في الجزائر عبئا على الصادرات، قبل أن يتم تدارك الخطأ.
- 2 - تخفيض نسبة الصرف من خلال صرامة أكبر في الميزانية حتى ينمو الادخار الجزائري ، ويسخر لخدمة الاستثمار المنتج.

الشكل رقم (2): التدابير المالية المطبقة

<p>أ - الإصلاح الضريبي</p> <ol style="list-style-type: none"> 1 - ضريبة القيمة المضافة و ضريبة الإنتاج . 2 - الضريبة على الدخل الشخصي . 3 - الضريبة على أرباح المشروعات . 4 - ضريبة إضافية على الواردات . <p>ب - إلغاء الدعم و التحويلات .</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم المستهلك و المنتج . <p>ج - إدارة الإنفاق .</p> <ol style="list-style-type: none"> 1 - التحسين في رصد و مراقبة الميزانية . 2 - الحد من العمليات الخارجة عن الميزانية . <p>د - إصلاح التأمين الاجتماعي .</p> <ul style="list-style-type: none"> - المساعدة الاجتماعية . <p>هـ - المشروعات المملوكة للدولة .</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعادة الهيكلة . <p>و - النظام المصرفي .</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعادة الرسملة المصرفية .

المصدر: جورج كوينس وإريك أفردال، ص 11

ج - آثار تخفيض سعر العملة الوطنية

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤثر على أسعار المنتجات الأجنبية بإحدى الطريقتين (7):

- 1 - تخفيض أسعار السلع والخدمات الوطنية مقابل العملات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية.

2 - ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية المستوردة ، مما يؤدي إلى نقص الطلب الوطني على هذه السلع والخدمات ، وبالتالي تقليص الواردات وتحسن في الميزان التجاري، والشكل رقم (3) يوضح السياسة المنطقية المتتالية لانخفاض سعر العملة الوطنية. ويمكننا أن نحدد آثار تخفيض العملة الوطنية سواء سلبية أو إيجابية كما يلي:

1- على مستوى الواردات

نظريا ومن إحدى نتائج تخفيض العملة الوطنية ، الارتفاع في الأسعار المستوردة، والآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الاستهلاكية والوسيطه، وفي حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار بتصحيحات في الدخل، سيؤدي ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور، حيث أن تخفيض العملة له أثر تضخمي واضح ويولد:

1 - لولب أسعار - أجور كما يبينه الشكل (4).

2 - حلقة مفرغة لتخفيض العملة الوطنية المبين في الشكل رقم (5).

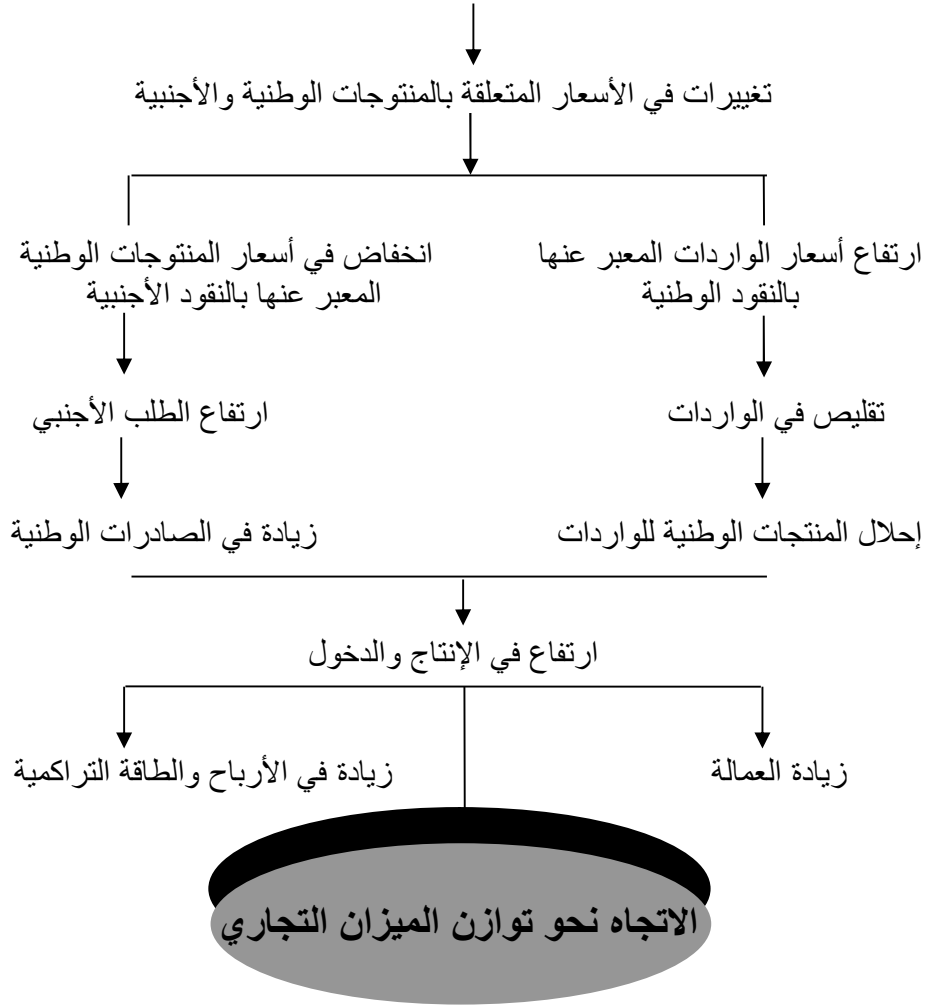
أن هذا الأثر واضح في الاقتصاد الجزائري، حيث أنه بعد التخفيض في العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار، انطلقت الضغوط المكبوتة للسيولة المفرطة، مما أسهم في زيادة متوسط المعدل السنوي للتضخم (8) ، من حوالي 10 % بين 84 - 88 إلى حوالي 25 % في 90 - 91 و 30 % سنة 1995، ألا أن الانخفاض في الواردات لسنة 1996 يرجع حسب المسؤولين (9) إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد لتحقيق برنامجها ، وذلك نظرا للعجز المقدر ب 122 مليار دينار، الذي تواجهه خزينتها ، وبالتالي امتناع البنوك عن تزويدها بالقروض اللازمة لذلك ، بالرغم من أن الحكومة خصصت 148 مليار دينار سنة 1995 لتطهير المؤسسات العمومية.

كل هذه القيود أملت على المؤسسات الوطنية سياسة إحلال السلع الوطنية التي أصبحت أسعارها نسبيا منخفضة ، محل سلع مستوردة أصبحت أسعارها نسبيا عالية، ولعل هذا ما يفسر الاتفاقات المبرمة أخيرا بين المؤسسات الوطنية. هذا السلوك الاقتصادي سيؤدي إلى تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات ، لكن هذه العملية تحتاج إلى وقت زمني لنجاحها.

كما أن التخفيض في العملة الوطنية أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع الأساسية ما بين 25 - 100 % (10). وفي حالة عدم تمكن الدولة الحد من هذا الارتفاع، فإنه قد يلغي المنافع والفوائد الناجمة عن إجراءات تخفيض العملة الوطنية ، إلا أن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار الوطنية يمكن تلخيصها فيما يلي (11):

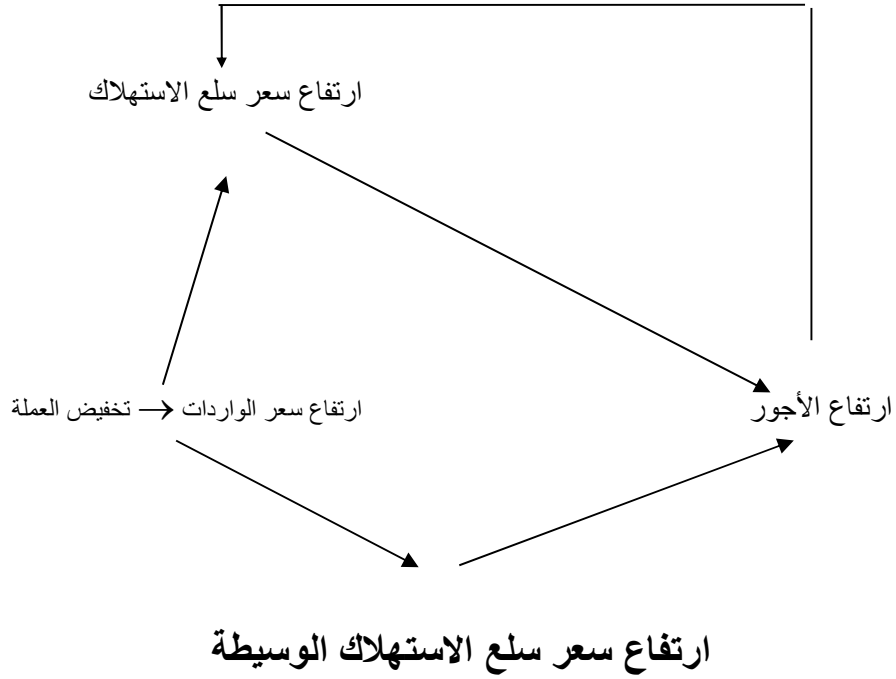
الشكل رقم (3): السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة





الشكل رقم (4)

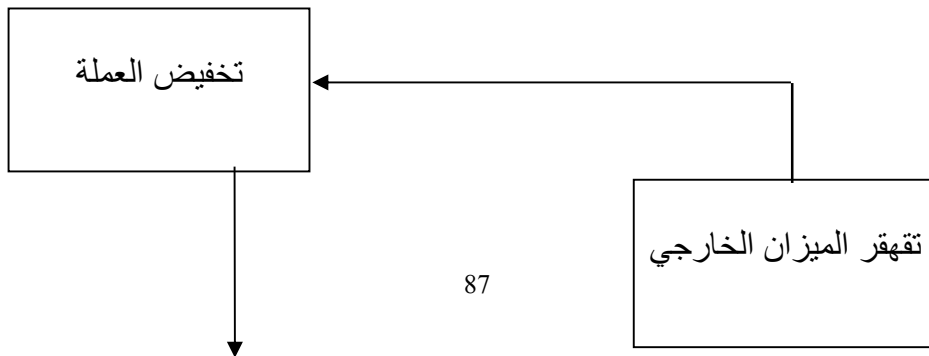
لؤلؤ الأسعار والأجور

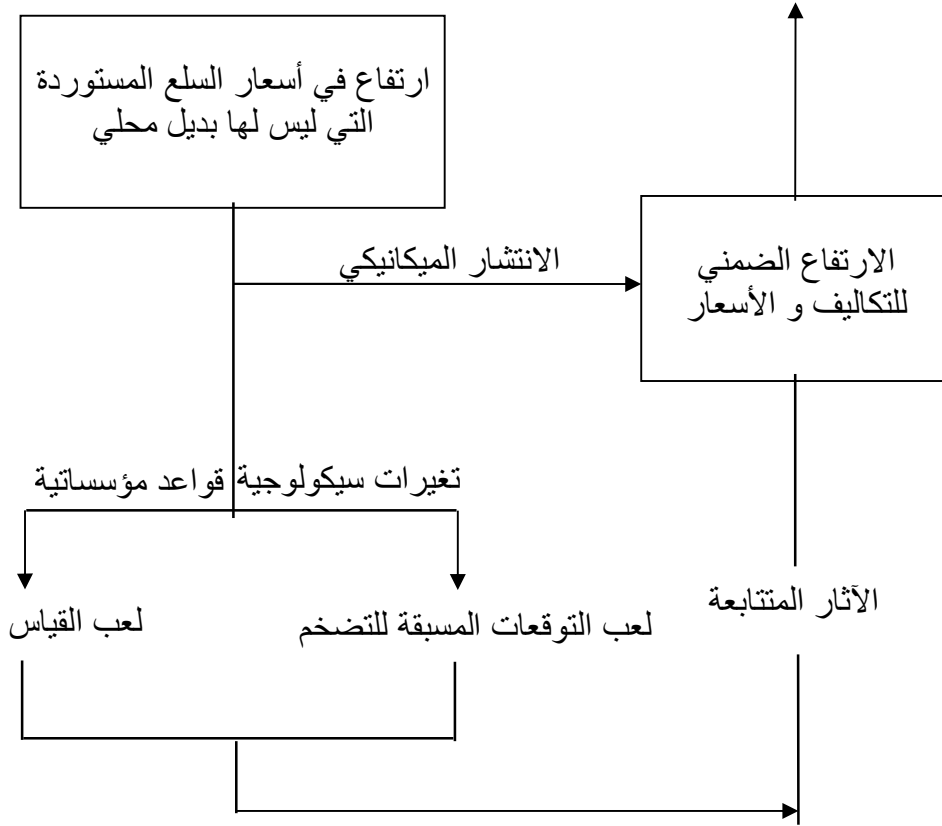


المصدر: برنييه و إسيمون، ص: 425

الشكل رقم (5)

الحلقة المفرغة لتخفيض العملة





المصدر: - P: 211, Op.Cit, Philippe Dorbaine, Joel Jalladeau

1 - أثر الانتشار الميكانيكي [أنظر الشكل رقم (5)]، لأسعار السلع المستوردة وبعض أسعار السلع المصدرة بالعملة الوطنية ، على أسعار السلع الوطنية التي تحل محلها، وأسعار السلع الوطنية المندمجة فيها، حيث يمتد هذا الانتشار إلى أسعار منتجات مختلف قطاعات الإنتاج الوطنية، بمعدلات تتناسب مع طبيعة التشابك الصناعي القائم في الاقتصاد، ومع درجة الاعتماد على مستلزمات وعوامل الإنتاج الأولية المستوردة والداخلية في العمليات الإنتاجية المحلية.

2 - الأثر الميكانيكي على الأسعار نتيجة لانخفاض قيمة الدعم الحكومي للأفراد والمؤسسات ولزيادة الضرائب كما تم توضيحه في الشكل رقم (2).

ومهما كانت الأسباب فإن تخفيض العملة الوطنية يؤدي إلى تقييد الطلب النهائي، وارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة ، بنسبة التخفيض في سعر الصرف مقابل العملة التي يتم بها الاستيراد ، هذا الارتفاع في الأسعار ينجر عنه آثار هامة في

مستويات الدخل والثروات ، وهي نتائج هامة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

2- على مستوى الصادرات

مبدئيا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية ، مما يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها ، وبالتالي زيادة في حجم وقيمة الصادرات الوطنية (كما يبينه الشكل 3) ، و انخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى تخفيض في العجز في الميزان التجاري ، حيث سجل الميزان التجاري الجزائري لسنة 1995 عجزا بقيمة 521 مليون دولار مقابل 864 مليون دولار سنة 1994 (12).

كما أن الصادرات الجزائرية عرفت سنة 1995 ارتفاعا بنسبة 21 % مقارنة ب 1994، ويعود هذا الارتفاع إلى:-

- 1 - التحسن الذي عرفته أسواق تصدير النفط.
- 2 - القيمة المرتفعة للصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث قدرت ب 510 مليون دولار خلال سنة 1995، و 276 مليون دولار سنة 1994، حيث تشكل هذه الصادرات من مواد نصف مصنعة ومواد غذائية وتجهيزات صناعية.

ومهما كان التحسن في الصادرات من السلع الوطنية ، فإنه يستوجب على المؤسسات الوطنية أن تزيد مبيعاتها للخارج، حتى تتمكن من تغطية الخسارة في إيرادات العملة الأجنبية المنجزة عن انخفاض قيمة العملة الوطنية، وخلق دفع قوى للأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على مرونة الطلب الخارجي بالنسبة للسعر إضافة إلى الخصائص الأخرى للسلع (النوعية، خدمات ما بعد البيع، الخ).

ويشير بعض الاقتصاديين (13)، بأن تخفيض العملة الوطنية نظريا يؤدي إلى إعادة التوازن الخارجي للبلد، فقبل السبعينات ظهرت هذه الآثار مواتية تقريبا بسرعة، لكن من الملاحظ اليوم بأن الآثار السلبية تتقوى، حيث أنه قبل أن تعوض الآثار الإيجابية لتخفيض العملة الآثار السلبية وتعيد التوازن التجاري، يمكن أن يسرع التضخم ويزيل الآثار الأولى الإيجابية لهذا التخفيض مما يؤدي إلى حلقة مفرغة حقيقية، كما تم توضيحه في الشكل رقم 5.

3- الأثر على الأجور والقدرة الشرائية

بالنسبة للمؤسسات الوطنية في المرحلة الأولى، يكون لتخفيض العملة الوطنية أثر سلبي، حيث يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية، نتيجة ارتفاع سعر المواد الوسيطة المستوردة ، لكن في مرحلة لاحقة سترتفع القدرة الشرائية للمؤسسات الوطنية عن طريق الفعالية الاقتصادية، في زيادة الإنتاج وبالتالي الزيادة في التصدير.

أما بالنسبة للأفراد، فإن الآثار تكون سلبية، وتؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي النقص في الطلب الفعال ، و تتحمل الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل عبأين: -

- 1 - زيادة أسعار السلع المستوردة من الخارج.
 - 2 - ارتفاع أسعار السلع الوطنية المرتبطة عضويا باستيراد المواد الوسيطة من الخارج.
- هذا العبء سيكون ثقيلًا في غياب سياسة اقتصادية تحد من الأثر السلبي لتغير الأسعار، حيث تجدر الإشارة بأن مؤشر الأسعار الوطني عند الاستهلاك سجل من إبريل 1995 إلى إبريل 1996 معدل تضخم سنوي قدره 24.5% . كما سجلت المواد الغذائية ارتفاعا سنويا إجماليا عن نفس الفترة بلغ 26.1% (14).

د - صندوق النقد الدولي وتخفيض سعر العملة (15)

مع تطور المشاكل الاقتصادية في الدول النامية ، واختلال العلاقات النقدية على المستوى العالمي، اضطر صندوق النقد الدولي إلى تكييف سياساته وبرامجه لمساعدة البلدان النامية ، للحد من العجز في موازين مدفوعاتها ، حيث اقترح في الأمد القصير برامج تصحيحية تهدف أساسا إلى:-

- أ - خفض سعر العملة الوطنية.
- ب - تقليص دور القطاع العام بالحد من نفقاته الاستهلاكية.
- ج - ضبط وتحديد الاقتراض الداخلي والخارجي ، مع رفع سعر الفائدة للنهوض بالادخار الوطني والاستثمار المحلي.
- د- الحد وتقييد سياسات عرض النقود.

أن مجمل هذه الإجراءات النقدية تهدف أساسا إلى تقليص الطلب الداخلي، مع تيسير عمليات التوسع الاستثماري ، ودفع عملية النمو الاقتصادي للبلاد التي قد تتطلب فترات زمنية طويلة نسبيا، مما أدى بصندوق النقد الدولي إلى طلب القيام بإجراءات إضافية على المدى المتوسط تهدف إلى تغيير الهياكل غير الفاعلة ، بتشجيع الإنتاج التصديري، وتطوير القطاع الخاص، والاعتماد على ميكانزمات السوق، في ترشيد استغلال الموارد ، وتحديد أسعار واقعية تعكس بوضوح القيمة الحقيقية للتكاليف، حيث يفرض صندوق النقد الدولي على البلدان النامية، تعديل أسعار الصرف كوسيلة أساسية لتصحيح اختلال هيكل الأسعار لإرساء سياسة موجبة في مجالات الاستثمارات وإدارة الطلب، وبعبارة أدق يعتبر سعر العملة أهم وسيلة في نظر هؤلاء الاقتصاديين لإعادة توازن ميزان المدفوعات(16).

إلا أن صندوق النقد الدولي، ينتهج سياستين اقتصاديتين مختلفتين:-

- 1 - سياسات اقتصادية مباشرة تعتمد أساسا على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، باتخاذ إجراءات اقتصادية هيكلية صارمة.
- 2 - سياسات اقتصادية تصحيحية غير مباشرة تعتمد النظرة الاقتصادية التحررية الليبرالية.

ويفضل السياسات الاقتصادية التبادلية التحررية على السياسات الهيكلية المؤدية حسب تحاليله الاقتصادية إلى اختلالات عويصة في نمو التجارة الدولية ، من هنا تبرز الصيغة الشرطية في تدخلات الصندوق التي تمثل إحدى آلياته لنقل عقلنته للبلدان

النامية المحتاجة لتمويلاته ، ويمكن أن نلخص أهم الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي فيما يلي:

- 1- اعتماده على السياسات الظرفية كحلول جذرية وشاملة لكل البلدان النامية المعنية، رغم الاختلاف الواضح بين هذه البلدان سواء من الناحية (البشرية، الطبيعية، الخ..)، مما يستوجب حولا خاصة بكل بلد انطلاقا من إمكانياته المادية بعيدا كل البعد على السياسات الاقتصادية الأنية الباهضة الثمن، اقتصاديا واجتماعيا.
- 2 - إن سياساته المقترحة لا تمكن عموما من تحقيق النتائج الإيجابية، بل أدت في كثير من الأحيان إلى ظهور تكاليف اجتماعية باهضة الثمن ، تفكير مطلق، ارتفاع هائل في أسعار السلع الغذائية الحيوية.

ه - خلاصة واستنتاجات

- استنتاجات

إن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر، لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة، دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما، حيث أن الدولة الجزائرية مازالت أمامها مهام عديدة، إضافة إلى المهمة الرئيسية المتمثلة في كبح التضخم، فإنها ملزمة بإعطاء أهمية خاصة للأثار الناجمة عن عجز الميزانية في الأجل المتوسط، وفي الأجل الطويل احتمال استدامة الدين العام المتراكم من خلال العجز المتتالي في الميزانية وعمليات تطهير المؤسسات العمومية وإعادة الرسملة المصرفية، حيث يجب عزل السياسة النقدية عن الضغوطات التي تنشأ من حاجة الحكومة إلى تمويل العجز المالي ، ويتعين على السلطات أن تقلل من التمويل النقدي للعجز المالي، كما يجب على الحكومات أن تدفع معدلات الفائدة السائدة في السوق عن ديونها، وأن تحجم عن الضغط على البنك المركزي لإبقاء معدلات الفائدة منخفضة، وتعزيز استقلال البنك المركزي يمكن أن يساعد الدولة على تحقيق هذه الأهداف.

وتجدر الإشارة هنا أنه من بين 28 حالة من حالات التخفيض التدريجي في قيمة العملات الوطنية، نجحت 5 حالات فقط (17) بالاقتران مع برامج اقتصادية أخرى، في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات الخارجية، وفي تحقيق الاستقرار للأسعار، وتعرضت جميع هذه البلدان بعد تخفيض عملاتها إلى معاناة من ارتفاع أولي حاد في معدل التضخم، اقتضى استجابة انكماشية في مجال النقد والضرائب أدت إلى إضعاف معدل النمو.

الخاتمة

- 1- ضرورة تخفيض العملة الوطنية في إطار شامل ومتكامل للسياسات والإجراءات الاقتصادية العامة، التي من شأنها تقليل الأثار السلبية المترتبة على تطبيق هذه السياسة، ومنها عملية الفوارق الاجتماعية، ولكي تحقق أثارها الإيجابية على السياسة الاقتصادية أن تعتمد على ما يلي (18) :

- أ - تخفيض كل أنواع العجز العام، موازنة الدولة، المشروعات العامة، موازنة المجموعات المحلية،... الخ.
- ب - إدارة صارمة للعملة، كبح تزايد الكتلة النقدية، تحديد سقف التسليف، رفع معدلات الفائدة.
- ج - كبح جموح الاستهلاكات بزيادة الضرائب وتشجيع الادخار.
- د - دعم فعالية المشروعات، تحرير الأسعار الصناعية، تحريك الصادرات و المساعدات الاستثمارية.
- 2 - يرى بعض الإقتصاديين (19) إن الاستراتيجيات الاقتصادية التصحيحية المبنية على السياسات المالية والنقدية التقليدية المنادية بخفض سعر العملة الوطنية، تجر حتما البلاد إلى تحمل أعباء مالية مسرفة وسلبية، كتقليص النمو الاقتصادي، وضعف في خلق فرص التشغيل وأثار سلبية أخرى على هياكل توزيع الدخل بين الأفراد الإقتصاديين.
- 3 - إن اعتماد تخفيض العملة الوطنية يتم في معظم الأحيان بالتوازي مع برنامج للإصلاحات يسانده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- 4 - تمثل المصادقية عنصرا جوهريا من عناصر السياسة النقدية، وفي وسعها أن تزيد من فعالية تلك السياسة زيادة هائلة، وهو ما يصدق بصورة خاصة على البنك المركزي الذي يجتهد في القضاء على التضخم، كما يجب الحكم على مدى نجاعة السياسة النقدية في سياق تحليل شامل للوضع الاقتصادية في البلد المعني.
- 5 - يجب أن تقترن سياسة تخفيض سعر الصرف بسياسة الدعم المحدود لاستيراد السلع الأساسية الضرورية للفئات الاجتماعية المحرومة، منخفضة الدخل، وكذلك لابد من اقترانها بسياسة فعالة للحد من زيادة الفروقات في مستويات الدخل والثروات، لكي لا تتعرض العلاقات الاجتماعية السياسية للاضطراب.

المراجع

- [1]- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 1992، ص 149.
- [2]- جورج كوينس واريك أفردال، السياسة المالية في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال تحد كبير، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإتشاء والتعمير ديسمبر 1994، ص: 10.
- [3]- للمزيد راجع: ب - برنييه وا. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة د/ عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، ط، 1989، بيروت، ص: 388.
- [4]- للمزيد من المعلومات راجع: د/ ناظم محمد نوري المشري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، العراق، 1978، ص: 295.
- [5]- مصدر الجدول: تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية لعام 1994 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص: 104. مع الإشارة إلى أن سعر الصرف لسنة 1996/1995 من إضافة الباحث.
- [6]- جريدة الخبر، الخميس 25 ماي 1995، ص: 2.

- [7]- ب - برنييه وإ.سيمون، مرجع سبق ذكره، ص: 425.
- [8]- صالح نصولي وبيتر كورنيليوس وأندرياس جورجيو، جهد جاد في شمال إفريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل، التمويل والتنمية، ديسمبر 1992، ص: 45.
- [9]- جريدة الخبر ، السبت 15 جوان 1996، ص: 5.
- [10]- تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 104.
- [11]- د/ عبد الفتاح غربال و آخرون، السياسات التصحيحية في الاقتصاد التونسي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة 20-22 فيفري 1988، المعهد العربي للتخطيط ، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 ، لبنان 1989.
- [12]- جريدة الخبر ، الاثنين 10 جوان 1996 ، و 16 ماي 1996.
- [13]- ب- برنييه . وإ. سيمون ، مرجع سبق ذكره ، ص : 429.
- [14]- جريدة الخبر، 21 ماي 1996.
- [15]- اعتمدنا أساسا على: السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 117- 135.
- [16]- OP. CIT , p : 116
- [17]- بيترج كويرك، أنظمة سعر الصرف ودورها في مكافحة التضخم، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، مارس 1996، ص: (44).
- [18]- ب - برنييه وإ. سيمون ، مرجع سبق ذكره، ص: 431.
- [19]- السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره، ص: □ .135